



هبط 56,2٪ خلال النصف الأول من 2020 بالتزامن مع إغلاق المطار والتشدد في السفر للبلدان شديدة الخطورة

«كورونا» يهوي بإنفاق الكويتيين على السفر إلى 1,27 مليار دينار

■ رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة.. تحويلات الوافدين ترتفع 14,2٪ إلى 2,4 مليار دينار ■ 66,9 مليون دينار إنفاق الزائرين للكويت على السياحة خلال النصف الأول من 2020

أحمد مغربي

أظهرت الإحصائية الفصلية لميزان المدفوعات عن الربع الثاني من العام الحالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي تراجع إنفاق الكويتيين على السفر بنحو 81,7 مليون دينار مقارنة بنحو 1,19 مليار دينار خلال الربع الأول من العام الحالي، وهذا الأمر يعزى بشكل أساسي إلى انتشار جائحة كورونا وإغلاق مطار الكويت الدولي وذلك ضمن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لمنع تفشي الوباء شأنها شأن كل دول العالم.

وخلال النصف الأول من العام (يناير - يونيو)، بلغ إجمالي إنفاق الكويتيين على السفر ما قيمته 1,27 مليار دينار خلال الفترة، مقارنة مع إنفاق بلغ 2,9 مليار دينار خلال النصف الأول من 2019 وذلك بانخفاض بلغ 56,2٪. وفي تحليل لهذه الأرقام، يتبين أن فيها نقفات للطلبة الدارسين في الخارج ومبتعثين للعلاج، لكن ذلك يشكل نسبة قليلة من إجمالي المنفق في السياحة، والترفيه والطيران والإقامة خارج البلاد والمهام الرسمية والمشاركة بالمؤتمرات وورش العمل في الخارج.

في المقابل، بلغ إنفاق الزائرين للكويت (غير المقيمين) في الاقتصاد المحلي خلال النصف الأول من العام 66,9 مليون دينار، حيث انفقوا في الربع الثاني من العام 12,3 مليون دينار وفي النصف الأول 54,2 مليون دينار. من جهة أخرى، أظهرت البيانات أن تحويلات العاملين في الكويت (الوافدون) بلغت 2,4 مليار دينار في النصف الأول مقارنة بتحويلات بلغت 2,1 مليار دينار خلال النصف الأول من 2019 وبارتفاع بلغ 14,2٪.

وخلال الربع الأول من 2020، بلغت تحويلات العاملين الوافدين 1,35 مليار دينار وبلغت في الربع الثاني 1,05 مليار دينار. من جهة ثانية، تشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات الكويت للربع الثاني لعام 2020 إلى أن الحساب الجاري (الذي

يبين خلاصة المتحصلات والمدفوعات فيما بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بمعاملات السلع والخدمات والدخل) سجل فائضا خلال الربع الثاني من عام 2020 بلغ نحو 108,3 ملايين دينار، مقابل فائض بلغ نحو 220,3 مليون دينار خلال الربع السابق، ودينام ونسبته 50,8٪. وبعزى انخفاض فائض الحساب الجاري بصفة أساسية وفقا لبيانات بنك الكويت المركزي إلى انخفاض قيمة إجمالي المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري بقيمة بلغت نحو 2,2 مليار دينار وبنسبة 37,4٪ مقارنة بالربع السابق من جهة، وانخفاض قيمة إجمالي المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري بما قيمته نحو 2157,3 مليون دينار وبنسبة 36,9٪ مقارنة بالربع السابق

من جهة أخرى، وبلغت الصادرات النفطية الكويتية 1,76 مليار دينار خلال الربع الثاني مقارنة بصادرات نفطية بلغت 3,6 مليارات دينار، لتبلغ إجمالي الصادرات خلال النصف الأول من 2020 ما قيمته 5,36 مليارات دينار. في مقابل ذلك، بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية للكويت خلال الربع الثاني نحو 1,6 مليار دينار مقارنة بواردات بلغت 2 مليار دينار وذلك لتبلغ إجمالي الواردات السلعية في النصف الأول من العام ما قيمته 3,6 مليارات دينار. وفيما يتعلق بحساب الخدمات، فقد سجل عجزا بلغت قيمته نحو 354,9 مليون دينار خلال الربع الثاني مقارنة بنحو 1,6 مليار دينار في الربع الأول. وقال «المركزى» إن البيانات الأولية تظهر انخفاض قيمة فائض الميزان



ودائع وقروض البنوك الكويتية.. تراجمات جماعية في أكتوبر

علاء مجيد

شهد الائتمان الممنوح من البنوك الكويتية تراجعا شهريا بنهاية أكتوبر الماضي بنسبة 0,26٪ ليبلغ مستوى 39,9 مليار دينار، متراجعا بقيمة 105 ملايين دينار، مقارنة بمستوياته المسجلة بنهاية سبتمبر الماضي البالغة 40 مليار دينار، وعلى الصعيد السنوي، فقد ارتفع الائتمان بنسبة 4,06٪ مقارنة بمستوياته بنهاية أكتوبر 2019، حيث سجل 38,34 مليار دينار، وذلك وفقا لبيانات بنك الكويت المركزي عن شهر أكتوبر 2020.

وبالمقابل، شهدت ودائع القطاع المصرفي تراجعا بنسبة 0,51٪ لتصل إلى 45,78 مليار دينار بنهاية أكتوبر الماضي، بالمقارنة بتسجيلها مستوى قياسيا بلغ 46,02 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي، وعلى الصعيد السنوي، فقد ارتفعت الودائع بشكل بنسبة 5٪ بزيادة 2,17 مليار دينار، مقارنة بمستوياتها بنهاية أكتوبر 2019، ويأتي التراجع الشهري بضغط من سحب الحكومة والقطاع الخاص لنحو 305 ملايين دينار من ودايعها بالبنوك خلال أكتوبر الماضي.

التسهيلات الشخصية

وبالعودة إلى الائتمان الممنوح من البنوك الكويتية، فقد شهدت القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء سلع معمرة وسيارات، ارتفاعا شهريا بنسبة 0,25٪، وبقيمة 4 ملايين دينار بنهاية أكتوبر الماضي لتصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 1,6 مليار دينار مقارنة بـ 1,59 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي.

كما شهدت أيضا القروض المقسطة والتي تمنح للكويتيين بغرض ترميم أو شراء سكن خاص ارتفاعا بنسبة 0,72٪ بنهاية أكتوبر الماضي لتسجل مستوى 12,56 مليار دينار، بالمقارنة بـ 12,47 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي.

وشهدت القروض الموجهة لشراء أوراق مالية انخفاضا شهريا بنسبة 1,9٪ لتسجل مستوى 2,54 مليار دينار بنهاية أكتوبر الماضي، بالمقارنة بـ 2,59 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي، وشهد أيضا قطاع النفط والغاز تراجعا شهريا بنسبة 3,3٪ لتسجل مستوى 1,76 مليار دينار بنهاية أكتوبر، بالمقارنة 1,82 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي.

انخفاض الودائع

وعلى صعيد الودائع، فقد انخفضت الودائع في البنوك الكويتية بنهاية أكتوبر الماضي بنسبة 0,51٪، حيث وصل إلى مستوى 45,78 مليار دينار نزولا من والبالغة 46,02 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي وخفضت الحكومة إئتمان 188 مليون دينار من ودايعها خلال أكتوبر الماضي ليصل إجمالي ودايع الحكومة بالجهاز المصرفي إلى 7,621 مليار دينار بانخفاض شهري بلغ نسبة 2,4٪، وعلى صعيد القطاع الخاص، فتراجعت الودائع بالدينار الكويتي بنسبة 0,32٪ شهريا خلال شهر أكتوبر لتصل إلى 35,91 مليار دينار بنهاية الشهر، بعدما سحب القطاع الخاص 117 مليون دينار من ودايعه بالدينار.

وتغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ضمن بند الأولية إلى أن هناك تدفقا كبيرا صافيا إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 748,0 مليون دينار خلال الربع الثاني لعام 2020، مقابل تدفق مالي صاف إلى الداخل بلغ نحو 679,4 مليون دينار خلال الربع السابق.

وتنتيجة للتطورات في الحسابات الرئيسية للميزان، سجل الوضع الكلي لميزان مدفوعات الكويت خلال الربع الثاني لعام 2020 فائضا بلغ قيمته نحو 1734,6 مليون دينار، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 91,3 مليون دينار خلال الربع السابق. وينظر أكثر شمولية إلى وضع ميزان مدفوعات الكويت تأخذ في الاعتبار

وخصوم مالية بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد المحلي) ميزان مدفوعات الكويت، تشير الإحصاءات الأولية إلى أن هناك تدفقا كبيرا صافيا إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 748,0 مليون دينار خلال الربع الثاني لعام 2020، مقابل تدفق مالي صاف إلى الداخل بلغ نحو 679,4 مليون دينار خلال الربع السابق.

وتنتيجة للتطورات في الحسابات الرئيسية للميزان، سجل الوضع الكلي لميزان مدفوعات الكويت خلال الربع الثاني لعام 2020 فائضا بلغ قيمته نحو 1734,6 مليون دينار، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 91,3 مليون دينار خلال الربع السابق. وينظر أكثر شمولية إلى وضع ميزان مدفوعات الكويت تأخذ في الاعتبار

تنفيذا لتعليمات التجارة ولمحاربة الأسعار الوهمية

«التسجيل العقاري» يوقف المعاملات

التي لا يتطابق فيها سعر البيع مع «دفتر الدلال»

العدل بضرورة تزويدها ببيانات المساسة المخالفين بمختلف أنواع المخالفات، والمتعلقة بأسعار العقارات الوهمية وغير الحقيقية. ونص القرار على عدم إتمام أي معاملة عقارية لا يتطابق سعر البيع فيها من قبل المساسة (دفتر الدلال) أو المكاتب العقارية مع السعر الحقيقي للعقار، وذلك بعد عرضها على خبير الدراية الخاص بتقييم العقارات. وأشار القرار إلى أنه في حال تقييم خبير الدراية بسعر يختلف عن السعر الحقيقي المذكور بدفتر الدلال أو تقييم المكاتب المعتمدة، يتم رفع الموضوع لإدارة مخاطبة وزارة التجارة والصناعة باسم المساس أو المكتب لاتخاذ اللازم بحقه، كما نص القرار على ضرورة التعميم على خبراء الدراية المعتمدين بالعمل في مكاتب التسجيل العقاري بما جاء فيه.

طارق عربي

يشهد السوق العقاري الكويتي مؤخرا حركة سريعة في إصدار القرارات المتعلقة ببيع وشراء العقارات، حيث شهد السوق مؤخرا إصدار وزارة التجارة والصناعة لعدد من القرارات المتعلقة بهذا الشأن، فيما دخلت إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل على الخط مؤخرا من خلال قرار أصدره أمس مدير إدارة التسجيل العقاري جاسم الفوري وتم تعميمه على كل مكاتب التسجيل العقاري الداخلية والخارجية لمطالبهم بالتدقيق على أسعار بيع العقارات قبل إتمام معاملة التسجيل، ويأتي القرار الجديد الذي أصدره الفوري، والذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، استجابة لطلب من وزارة التجارة والصناعة شددت فيه على وزارة

تأكيدا لما انفردت بنشره «الأنباء»

ميد: «نפט الكويت»

في طريقها لتوقيع 31 برج حفر

محمود عيسى
تأكيدا لما انفردت بنشره «الأنباء»، كشفت مجلة ميد، أن شركة نفط الكويت تخطط لفتح 31 برج حفر بقيمة 230 مليون دينار ما يعادل 754 مليون دولار. وذكرت المجلة أن هذه العقود تأتي في إطار جهود شركة نفط الكويت لتوسيع

محمود عيسى

النفطية وينبع من تخفيضات إنتاج أوبك، جنباً إلى جنب مع ضعف الطلب الإقليمي بسبب انخفاض أسعار النفط وتقييد النشاط الاقتصادي بسبب جائحة COVID-19. يمثل قطاع الهيدروكربونات ما يقرب من 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي.

في ظل التزام الكويت كعضو بمنظمة «أوبك» بتنفيذ تخفيضات إنتاج النفط حتى أبريل 2022

«S&P»: انتعاش الاقتصاد الكويتي.. مؤجل حتى 2022

مصطفى صالح

توقعت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيفات الائتمانية، تأخر الانتعاش الاقتصادي في الكويت حتى عام 2022، وذلك في ظل الاتجاهات السلبية لأسعار النفط العالمية، حيث أشارت الوكالة إلى أن اعتماد الكويت الكبير على القطاع النفطي الذي يبلغ 53٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، سيؤذي إلى تأخر النمو الاقتصادي الإيجابي في ظل التزام الكويت كعضو في منظمة «أوبك» بتنفيذ تخفيضات إنتاج النفط حتى أبريل 2022.

وتوقعت الوكالة في تقرير حديث لها، أن يرتفع النمو الاقتصادي للكويت في عام 2022 بسبب زيادة صافي الصادرات مع عودة الإنتاج النفطي لمستوياته الطبيعية، وأيضا مع ظهور طاقة إنتاج نفطية إضافية، متضمنة استئناف الإنتاج في المنطقة الحاميدة المشتركة مع السعودية، لظلل النمو الاقتصادي في الكويت قويا. وحول توقعاتها لأداء الاقتصاد الكويت خلال العام الحالي والأعوام المقبلة، قالت الوكالة أنه من المتوقع أن تشهد الكويت انكماشاً بنسبة 7٪ خلال العام الحالي، ليعود ويحقق فقرة بنحو



الوكالة تتوقع دورا محدودا للقطاع غير النفطي في تعافي الاقتصاد الكويتي بالسنوات القليلة المقبلة

14٪ خلال عام 2022، قبل أن يتراجع ويسجل نموا معتدلا بنسبة 8٪ خلال عام 2023، مشيرة إلى أنه سيكون النمو المركب للفترة بين 2021 و2023 نحو 4,5٪. فيما توقعت الوكالة أن يلعب القطاع غير النفطي دورا محدودا في تعافي الكويت خلال السنوات القليلة المقبلة. وأشارت الوكالة إلى أن

الحكومة اتخذت تدابير كثيرة خلال أزمة جائحة كورونا الحالية، حيث عمدت إلى تعديل وضع سوق العمل في البلاد، من خلال إحلال العمالة الأجنبية، ولكنها ترى أن هذه العملة ستأخذ بعضا من الوقت حيث ستتم بشكل تدريجي، وعلى الصعيد الخليجي،

توقع «ستاندرد آند بورز» تعافيا اقتصاديا متواضعا لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2021-2023، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2,5٪، بعد انكماش بنحو 6٪ في عام 2020. وقالت الوكالة أن هذا الانكماش ينقسم بالتساوي نسبيا بين قطاعات إنتاج النفط والغاز والقطاعات غير

التي تتوقع دورا محدودا للقطاع غير النفطي في تعافي الاقتصاد الكويتي بالسنوات القليلة المقبلة